

مؤتمر «تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد» في مركز الصفدي مخيبر؛ للنظر في قانون لحماية كاشفي الفساد وتشجيع الموظف على الإدلاء بمعلوماته

والإدارية للدولة. من هنا فالشجاعة مطلوبة والإرادة أساسية. ورأى أن السياسة أخطر من أن تترك للسياسيين وحدهم. ولفت إلى أهمية البدء بالعمل في الحق في الوصول إلى المعلومات والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، إذ بات ليس في الإمكان التفتت من هذا المرض، خصوصا بعدما تم في المجلس النيابي إقرار اتفاق الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وهو خريطة الطريق لهذه الهيئة، التي نشأت بهدف إشراك المواطن في مكافحة الفساد، وهو أمر مبني، في الدرجة الأولى، على السرية، خصوصا أن مكافحة الفساد تبدأ بتعزيز الشفافية في كل المؤسسات والقضاء والمجتمع المدني. فالعراقيل يجب أن تزال من خلال هذه الهيئة الوطنية التي تساعد المواطن على كشف الفساد وليس بالضرورة عبر وسائل الإعلام، لما لهذا الأمر من محاذير. بمعنى آخر يجب النظر إلى قانون للحق في الوصول إلى المعلومات، وقانون لحماية كاشفي الفساد لتشجيع الموظف على الإدلاء بمعلوماته تحت القانون. إنه عمل مشترك بين المجتمع المدني والمؤسسات يحرص على حماية المواطن في شخصه وكيانه ومعلوماته.

الدكتور عامر خياط، وعضو اللجنة المحامي عادل يمينا. حضر المؤتمر نقيب المحامين في الشمال انطوان عيروت مع حشد من المحامين، المدير العام لمؤسسة الصفدي رياض علم الدين، الرئيس السابق لجمعية منتدى المعاقين الدكتور نواف كبراة ومهتمون.

مخيبر

وقدم مخيبر في مداخلة شرحا مفصلا عن ماهية الشبكة الوطنية لتعزيز الحق في الوصول إلى المعلومات وأهدافها، معتبرا أنها فريدة من نوعها إذ أنها تضم برلمانيين وأفرادا ووزارات (المال، الداخلية، العدل، الاقتصاد والتجارة، الدولة لشؤون التنمية الإدارية)، النقابات المعنية بمكافحة الفساد (المحامين-بيروت، الصحافة، المحررين، المجلس الوطني للإعلام، وجمعيات).

وقال: سمة المشروع الأساسية هي التعاون، وهو ما نفتقده بين اللبنانيين، ولكنه ضروري في الإدارات العامة ومؤسسات القطاع الخاص، وتديره في القطاعين مجموعة من ممثلين لمختلف الكتل النيابية، المتفقة والمختلفة سياسيا. واعتبر أن عملية مكافحة الفساد تتسم بالتعاون بين القطاعين العام والخاص، ومختلف الإدارات والأفراد، فالفساد متجذر في السياسة والبنية السياسية

اعتبر النائب غسان مخيبر أن مكافحة الفساد تبدأ بتعزيز الشفافية في كل المؤسسات والقضاء والمجتمع المدني، داعيا إلى النظر في قانون للحق في الوصول إلى المعلومات، وآخر لحماية كاشفي الفساد لتشجيع الموظف على الإدلاء بمعلوماته تحت القانون.

كلام مخيبر جاء في خلال مؤتمر تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد: تشريعات عن الحق في الوصول إلى المعلومات وحماية كاشفي الفساد، الذي عقد في مركز الصفدي الثقافي في طرابلس، بدعوة من مؤسسة الصفدي ونحو المواطنين، بالتعاون مع جمعية المحامين والقضاة الأميركيين، مبادرة سيادة القانون في إطار الشبكة الوطنية لتعزيز الحق في الوصول إلى المعلومات.

حاضر في المؤتمر مخيبر بصفته رئيس جمعية «برلمانيون لبنانيون» ضد الفساد ومنسق اللجنة القانونية في الشبكة، مستشار وزير الاقتصاد والتجارة انطوان قسطنطين ممثلا مؤسسة الصفدي، المنسق العام لجمعية نحو المواطنين سامر عبد الله، المستشارة الأولى في جمعية المحامين والقضاة الأميركيين مايا نجم، الأمين العام للمنظمة العربية لمكافحة الفساد وعضو اللجنة القانونية في الشبكة